9 April 2012
Arabic

هيئة نزع السلاح

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٣ من جدول الأعمال

تسهيل إجراء المناقشات الموضوعية في هيئة نزع السلاح

ورقة عمل مقدمة من اليابان

أهمية هيئة نزع السلاح والحاجة إلى تنشيط أعمالها

١ - هيئة نزع السلاح هيئة تداولية تُناقش فيها قضايا واسعة النطاق تتعلق بتزع السلاح وعدم الانتشار. ورغم الإنجازات السابقة لهيئة نزع السلاح، وخاصة ما حققته في عقد التسعينيات من القرن الماضي، لم يتمخض عمل الهيئة على مدى السنوات العشر الماضية عن نتائج ذات شأن. وإذا أُريد تنشيط المداولات التي تجريها الهيئة واستعادة الزخم المحفز لها، فلا بد من تأمل السياق العام للمناقشات الدولية المعقودة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار التي تعمل هذه الهيئة التداولية في ظلها.

٢ - فبعد الختام الناجح لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في عام ٢٠١٠ لاستعراض المعاهدة، أقر الكثير من الدول الأعضاء بضرورة المحافظة على الزخم الإيجابي المنبثق عن المؤتمر. وقد أُجريت إضافة إلى ذلك مناقشات متنوعة بين الدول الأعضاء في نيويورك وجنيف تناولت تنشيط مؤتمر نزع السلاح الذي يعاني حالة من الجمود منذ فترة. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تُغفل أهمية الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في عام ٢٠١٠ بمبادرة من الأمين العام ولا المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة للمتابعة في تموز/يوليه ٢٠١١. فقد تبين من هذين الاجتماعين ومن دورة اللجنة الأولى التي تلتها في

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أن كل الدول الأعضاء تقريباً لديها رغبة قوية في المضي قدماً بالمناقشات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن البديهي في هذا السياق أن تُستغل هيئة نزع السلاح لتوفير محفل يمكن للدول الأعضاء في ظلّه إجراء مداولاتٍ نشطة بشأن سبل تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح وعدم الانتشار.

٣ - وعلاوة على ذلك، تتزامن دورة السنوات الثلاث الحالية مع فترة تتسم بأهميتها بالنسبة لعملية الاستعراض المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيكون المؤتمر الدولي المزمع عقده هذا العام بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أحد مجالات الاهتمام الرئيسية. وعند وضع جدول أعمال هيئة نزع السلاح، لا بد لنا من التباحث في ماهية المساهمات الموضوعية التي من شأنها أن تقدم الفائدة القصوى على مدى دورة السنوات الثلاث المقبلة، وذلك فيما يتعلق بصلة الهيئة بالمحافل الأخرى ولدى استشرافنا لمؤتمر استعراض المعاهدة المزمع عقده في عام ٢٠١٥.

٤ - ومن المفيد، في ضوء ذلك، أن تجري هيئة نزع السلاح مناقشاتٍ تتناول السبل التي يمكن للهيئة اتباعها للمساهمة في تحقيق الهدف العالمي المتمثل في نزع السلاح وعدم الانتشار. وتتسق هذه الفكرة مع الالتزام الثابت للأمين العام بتعزيز جهود الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي أن تجري الهيئة مداولاتٍ بشأن السبل التي تمكنها من إكمال الجهود التي تبذلها المحافل الرئيسية الأخرى المتعددة الأطراف. ومن شأن تلك المداولات أن تتناول أيضاً منظوراتٍ أعم تشمل القضايا الشاملة ذات الصلة بتزع السلاح وعدم الانتشار في إطار الدورة الاستثنائية المكرسة لتزع السلاح. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المناقشات لن تغير بأي شكل من الأشكال من ولاية هيئة نزع السلاح أو الطابع التداولي لأعمالها.

٥ - وبالنظر إلى عالمية التمثيل في هيئة نزع السلاح، تعتبر الهيئة المحفل الأمثل لإجراء مناقشة أوسع نطاقاً للسبل التي يمكن أن تعتمدتها الأمم المتحدة لتعزيز ودعم الجهود العالمية المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وبما أن ولاية الهيئة تنص على تقديم توصيات ذات صلة بهذين المجالين، فلعله من المفيد إجراء مناقشاتٍ فيما بين الدول الأعضاء والاستعانة أيضاً بأية موارد أخرى ذات صلة، بما في ذلك موارد مجامع الفكر والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني. ومن شأن هذه التبادلات أن تيسر أيضاً نظر الدول الأعضاء في السبل الفعالة ذات الكفاءة التي تكفل لها أو للرئيس إصدار توصياتٍ مجدية تُعرض للمناقشة في وقت لاحق في الهيئة أو في محافل أخرى.

قضايا رئيسية تتعلق بترع السلاح وعدم الانتشار النوويين

٦ - يتضح من المناقشات التي جرت في دورة السنوات الثلاث السابقة أن دولا أعضاء كثيرة أعربت عن رغبة قوية في عقد مناقشات بشأن نزع السلاح النووي. كما أولت الدول الأعضاء نفس القدر من الاهتمام للحاجة إلى عقد مناقشات عن منع الانتشار، كجهد دولي أساسي لتعزيز الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. وحيث إن جهود نزع السلاح وتلك المبذولة لمنع الانتشار تساهم على حد سواء في توطيد الأمن العالمي وتحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية، ينبغي ألا يُنظر إلى تلك الجهود على أن أياً منها يغني عن الآخر أو أن الجمع بينها مستحيل. فالاجتماع الدولي، في مسعاه إلى منع انتشار السلع والتكنولوجيات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، يمكنه أيضاً أن يعطي هدف الحد من الأسلحة دفعة أقوى إلى الأمام. ومن شأن استدامة الجهود الرامية إلى منع الانتشار أن تجعل الدول الحائزة للأسلحة النووية أكثر استجابة للدعوة إلى نزع السلاح النووي. وينبغي في هذا الصدد أن تؤخذ في الحسبان شتى الجهود التي يُضطلع بها في الأمم المتحدة، ولا سيما في مجلس الأمن. ورغم أن الجزاءات المفروضة استناداً إلى قرارات مجلس الأمن وُضعت محل التنفيذ، فإن البلاغات لا تزال ترد عن حالات انتهاك متنوعة. والجهود المبذولة لا لترع السلاح فحسب بل ومنع الانتشار أيضاً جهوداً لا غنى عنها، ويتعين على هيئة نزع السلاح أن تولى درجة الاهتمام نفسها للتصدي لمسألتي منع الانتشار ونزع السلاح.

قضايا محددة يمكن التداول بشأنها في هيئة نزع السلاح

- ٧ - ترد فيما يلي عناصر مشمولة بمقترح النقاط الخمس المقدم من الأمين العام:
- النظر في مواضيع من قبيل المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية؛ والتعجيل بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ؛ والبدء في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ والتصديق على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإجراء المناقشات بشأنها؛ وإبرام اتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكوله الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وتعزيز الشفافية وخاصة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ واتخاذ التدابير المكملّة ذات الصلة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك جهود مكافحة الإرهاب
- الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار

- توطيد الرقابة على التصدير والتدابير ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، من أجل منع انتشار المواد والتكنولوجيات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل

قضايا رئيسية تتعلق بالأسلحة التقليدية

٨ - لعام ٢٠١٢ أهمية خاصة في مجال مراقبة الأسلحة التقليدية، فسُيُعقد في وقت لاحق من هذا العام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعقود لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وكثير من الدول الأعضاء له اهتمام خاص بأن يكمل هذان المؤتمران بالنجاح، ولعله من المفيد في ضوء ذلك أن يُخصص جزء من دورة هيئة نزع السلاح المعقودة في عام ٢٠١٢ لإجراء مناقشات بشأن كيفية الاستفادة من هاتين المبادرتين الكبيرتين في تعزيز المناخ الأمني العالمي. وبالنظر إلى عالمية التمثيل الذي تصطبغ به العضوية في الهيئة، فإننا نرى أنه من المفيد إجراء مناقشة بشأن مسألة تحديد الأسلحة فيما يتعلق منها بالأسلحة التقليدية التي تشكل تهديدا ملموسا لعدد كبير من البلدان.

- ٩ - وثمة قضايا محددة يمكن لهيئة نزع السلاح إجراء مداولاتٍ بشأنها ومنها:
- تعزيز دور مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح وطرائق عملها
- تعزيز التثقيف بمسائل نزع السلاح المتعلقة بالأسلحة التقليدية
- حسن الاستفادة بالمؤتمرات الإقليمية والدولية، ومنها على سبيل المثال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح
- تدابير محددة لبناء الثقة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية يمكن تنفيذها من خلال ما يلي:

- سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية
- نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية
- برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة
- سبل المساعدة على تقديم وتحديث التقارير الوطنية الواردة من الدول الأعضاء أو تسهيل ذلك

- المناقشات المتعلقة بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة (وهو ما من شأنه تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالتجارة الدولية للأسلحة)

السبل التي يمكن من خلالها تعزيز سير أعمال هيئة نزع السلاح

١٠ - ينبغي أن تستفيد هيئة نزع السلاح الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لكي تجري مداوولاتٍ متعمقة بشأن قضايا واسعة النطاق تتصل بتزع السلاح ومنع الانتشار. وإلى جانب المساهمة القيّمة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من المدخلات والمعلومات الوقائية الواردة من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، مما يسهل المداوولات فيما بين الدول الأعضاء بشأن قضايا واسعة النطاق تتصل بتزع السلاح ومنع الانتشار (في مجالي الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية على السواء). ويضاف إلى ذلك أن الآراء المنبثقة عن جهاتٍ خارجية معنية، مثل مجامع الفكر والمؤسسات التعليمية، يمكن أن تساعد الدول الأعضاء على اعتماد رؤية شاملة للموضوع. ويمكن لتبادل الآراء بين الدول الأعضاء مقترناً بسائر المساهمات الملائمة المقدمة من مجامع الفكر والمنظمات غير الحكومية أن يمهد الطريق لهيئة نزع السلاح لكي تصدر توصيات ذات مغزى في مجالي نزع السلاح ومنع الانتشار دون تغيير لولايتها.